

الجمعية العامة الدورة السبعون  
البند ١٥ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/70/L.49/Rev.1)]

## ٢٩٣/٧٠ - العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/٣٥ بقاء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي أعلنت فيه الثمانينات العقد الأول للتنمية الصناعية لأفريقيا، وقرارها ٢٣٧/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي أعلنت فيه الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، وقرارها ١٧٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي عدلت فيه مدة برنامج العقد الثاني بحيث تشمل السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٢، وقرارها ٢٩٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن العقد الثاني،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي يعكس الأهمية التي تكتسيها التنمية الصناعية بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المعني بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار، وما ينطوي عليه هذا الهدف من غايات مترابطة،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي شددت فيها الجمعية العامة على الأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية، وخصوصا البلدان الأفريقية، باعتبارها مصدرا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة،



وإذ تشير إلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي اعتمد في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(١)</sup>، والذي أكد على أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتبارها عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية والخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي اعتمد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية<sup>(٢)</sup>، وإذ تضع في اعتبارها أن ٣٣ من أصل ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً و ١٦ من أصل ٣٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية هي بلدان أفريقية،

وإذ تسلم بأهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطته العشرية الأولى لتنفيذها، وأهمية برنامج القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٣)</sup>، وخطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها مجموعة البلدان الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ورُحِّبَ فيها باعتماد الشراكة الجديدة، والمبادرات الإقليمية من قبيل خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، والمبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام ٢٠٢٤، والمبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والرؤية الأفريقية للتعددية، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، التي تؤكد أهمية التصنيع من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي المستدام،

وإذ تحيط علماً بنتائج المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الذي تم فيه تأييد استراتيجية تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، وإذ تحيط علماً أيضاً بنتائج المؤتمر العشرين لوزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في نيروبي في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي تم فيه توجيه نداء للتسريع بالتصنيع في البلدان الأفريقية ضمن سياق خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالإعلان المتعلق بإطلاق المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين المعقودة في

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٢) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(٣) A/57/304، المرفق.

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي كرر فيه رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي تأكيد التزامهم بزيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة قارية تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المنصفة وتدعم التكامل من خلال تحرير التجارة والتصنيع وتطوير البنى التحتية ليتحقق بذلك التنفيذ الكامل للمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ (معاهدة أبوجا)<sup>(٤)</sup>،

**وإذ تخطط علما كذلك بإعلان ليما:** نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة المعقودة في ليما في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣<sup>(٥)</sup>، والذي طلب فيه المؤتمر العام إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تساعد الدول الأعضاء في بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة،

**وإذ تخطط علما بنتائج الاجتماع المشترك الرفيع المستوى الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول موضوع "تفعيل خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تنمية التصنيع في أفريقيا"**، والذي عُقد على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ودعا فيه المنظّمون الجمعية إلى اتخاذ قرار بشأن الإعلان عن عقد ثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في عام ٢٠١٦،

**وإذ تلاحظ أنه على الرغم من القرارات والمقررات والإعلانات والمبادرات المذكورة أعلاه، لا تزال أفريقيا هي المنطقة الأكثر فقرا والأشد ضعفا في العالم، وإذا تلاحظ أيضا ضرورة أن تتخذ القارة إجراءات عاجلة للنهوض بالتصنيع المستدام باعتباره عنصرا رئيسيا في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل، فيتم بذلك الحد من الفقر والإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،**

**وإذ تؤكد من جديد أهمية التصنيع في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل بلوغ النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والإسراع بتحقيق التنمية،**

**وإذ تشدد على ضرورة بلوغ التصنيع المستدام في أفريقيا وعلى الهدف المتمثل في إعلان العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا،**

(٤) A/46/651، المرفق.

(٥) انظر GC.15/INF/4، القرار GC.15/Res.1.

- ١ - تعلن الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛
- ٢ - **تهيب** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٣)</sup> واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن تقوم، وفق مقتضيات الولاية المنوطة بها ومن خلال التبرّعات، بوضع برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وتفعيله وتولي زمام تنفيذه، مع مراعاة خطة العمل بشأن التنمية الصناعية المعجّلة لأفريقيا التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية العاشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup> وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٥)</sup> وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطته العشرية لتنفيذها، بالتنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والكيانات الوطنية؛
- ٣ - **تشجّع** المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعبئة الموارد الكافية لتنفيذ العقد الثالث؛
- ٤ - **تكرر التأكيد** على أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأوّل عن تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية بهذا الشأن، مع الأخذ في الحسبان ضرورة معاضدة جهودها الإنمائية ببيئة اقتصادية دولية مواتية؛
- ٥ - **تدعو**، حسب الاقتضاء، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجال التصنيع، إلى أن تزيد، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، من مساعدتها التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية، وذلك تمشيا مع مقتضيات الولاية المنوطة بها، من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بغية تنفيذ العقد الثالث بنجاح؛
- ٦ - **تدعو أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى إقامة الشراكات، حسب الاقتضاء، مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم

(٦) القرار ١/٧٠.

(٧) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

المتحدة الإنمائي، وإلى تعزيز الروابط اللازمة لوضع المبادرات المشتركة لصالح التصنيع، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بشروط تتفق عليها الأطراف فيما بينها، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنويع الإنتاجي، وتطوير سلاسل القيم في الأعمال التجارية الزراعية، والتجارة، وبناء القدرات، والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، والسياسات الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية، والإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ، وتنمية رأس المال البشري، مع القيام أيضا بتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص مع طائفة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

٧ - **تدعو** إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل دعم تصنيع أفريقيا، بوسائل منها تنفيذ العقد الثالث، وتؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو عنصر مكمل له؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الثنائيون والمتعددي الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الجديد ومصرف التنمية الأفريقي، كلٌّ حسب مقتضيات الولاية المنوطة به، إلى ضمان توفر الدعم الكامل لتنفيذ برامج العقد الثالث على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعم، في حدود الموارد المتاحة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ما تقدّمه من مساعدة إلى الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في تنفيذ برامج العقد الثالث؛

١٠ - **تطلب** إلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يُقدّم إلى الجمعية العامة، عن طريق الأمين العام، تقريرا دوريا مرحليا عن تنفيذ العقد الثالث.

الجلسة العامة ١١٢

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦